

الرئيس الأمريكي يهدد الأوروبيين بإطلاق سراح المئات من عناصر داعش الإرهابي



هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، اليوم الأحد، بإطلاق سراح المئات من عناصر داعش الإرهابي الأوروبيين المعتقلين في سوريا في حال عدم السماح بعودة هؤلاء إلى بلادهم، ما قد ينتج عنه تبعات خطيرة.

وطالب ترامب عبر تغريدة نشرها في "تويتر" بريطانيا وفرنسا وألمانيا ودولا أوروبية أخرى بالسماح بعودة أكثر من 800 عنصر من داعش يحملون جنسيات أوروبية أعتقلوا في سوريا، ولفت إلى أن الخلافة المزعومة التي أعلنها تنظيم داعش على وشك السقوط.

ولفت ترامب في تغريدته إلى أن قوات بلاده ستسحب من سوريا بعد تحقيق النصر بنسبة مئة في المئة على تنظيم "داعش" الإرهابي.

وأضاف ترامب في تغريدته أن بلاده لا تريد أن تقف وتشاهد مقاتلي التنظيم المعتقلين في سوريا يتغلغلون في أوروبا التي من المتوقع أن يذهبوا إليها إذا أطلق سراحهم.

ورصدت وسائل التواصل الاجتماعي على مدار الشهرين الماضيين خروج الآلاف من شرق الفرات وبينهم عوائل التنظيم من جنسيات مختلفة باتجاه مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

وكانت الإدارة الأمريكية قد دعت الدّول لاستعادة المئات من عناصر التّنظيم الإرهابي المحتجزين لدى قوّات سوريا الدّيمقراطية "قسد" في سوريا لمحاكمتهم، وعرضت المساعدة على الدّول الّتي تريد استعادة المتطرّفين من مواطنيها وعوائلهم.

وتتخوّف معظم الدّول الأوروبية من عودة مواطنيها الدّواعش إلى بلادهم بأفكارهم المتطرّفة، ولا يزال يشكّل مصيرهم نقطة خلاف سياسيّ وأمني في أوروبا.

الشركة التونسية للكهرباء والغاز "الستاغ" على أبواب الإفلاس



"إنّ الوضع المالي للشركة التونسية للكهرباء والغاز "الستاغ" صعب جدّاً ويتطلّب إجراءات عمليّة وسريعة لتفادي الوقوع في التوقّف الكلي عن الخلام وما يمكن أن ينجرّ عنه من تبعات سلبية على الشركة" هي خلاصة مذكرة اجتماع مجلس إدارة الشركة بتاريخ 18 جانفي 2019 الّتي استعرضت الوضعية المالية "الحرّة" الّتي تمرّ بها الشركة.

وتطرّقت المذكرة الممضاة من الرئيس المدير العام للمؤسسة منصف الهرابي إلى أسباب هذه الوضعية ونتائجها والحلول المقترحة من

أجل تلافي الوقوع في تبعات وخيمة على مستقبل الشركة التي يعود تاريخ تأسيسها إلى أبريل 1962.

وأرجعت الوثيقة أسباب تدهور الوضعية إلى عدم تفعيل بالكامل لقرار تغطية العجز في النتيجة الصافية مما أضرَّ عنه عجزاً متراكماً بقيمة 1937 مليون دينار إلى جانب شحّ العملة في سوق الصرف التونسية إلى جانب تفاقم مستحقات "الستاغ" المتخلدة لدى الحرفاء إلى موفى نوفمبر 2018 بما قيمته 1461 مليون دينار منها 700 مليون دينار تخصّ الإدارات والمؤسسات العمومية.

ومن نتائج الوضع تآكل الموارد الذاتية التي تراجعت من 1537 م د سنة 2011 إلى 1000 م د موفى جوان 2018 مما أثر سلباً على مختلف المؤشرات المالية المطلوبة من البنوك الممولة للمشاريع وخاصة منها القدرة على سداد الدين وقيمة الأموال الذاتية (مستوى الأموال الذاتية الأدنى المطلوب 1000 م د).

كما تدهورت وضعيّة خزينة الشركة وفق ذات الوثيقة بصورة كبيرة حيث تشير التوقعات المالية أنّها ستسجلّ عجزاً هاماً يقدر بـ 1980 م د نهاية ديسمبر 2018 باعتبار مبلغ 1200 م د متحصّل عليه كدعم بعنوان سنة 2018 ليصل إلى حدود 5000 م د نهاية ديسمبر 2019 دون احتساب مبلغ الدعم.

وتأكيداً على الوضعية المالية غير المطمئنة للستاغ التي تشغلّ 12388 عونا وإطاراً تفاقم متخلّلات المزدوّدين للغاز الطبيعي المحليين والأجانب بالدينار والعملة الأجنبية حيث بلغ موفى السنة الماضية ما قدره 1200 م د.

الستاغ أصبحت مفلسة

وفي هذا الصدد قال الكاتب العام المساعد بالجامعة العامّة للكهرباء والغاز باتحاد الشغل منجي خليفة في لقاء مع (وات) أنّ الوضعية المالية للشركة بلغت مستويات محيِّرة إذ أنّها أتت على رأس مالها المحدّد بـ 6 مليار دينار وهي اليوم تعاني وضعيّة عجز مربكة وأضحت تقترض من أجل خلاص فوائد القروض البنكية السابقة وليس لغرض الاستثمار بل لسداد فوائض بنكيّة.

وانتقد بشدّة أداء الإدارة العامّة للستاغ التي عجزت عن إيجاد الحلول الكفيلة بإخراج المؤسسة من الوضعية الصعبة التي تمرّ بها معتبراً أنّها تحتضر وفي حالة "الموت السريري".

وكشف المتحدّث أنّ القرض الذي تحصّلت عليه الشركة مؤخرًا (في حدود 462 مليون دينار) من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تضمّن فوائد مجحفة على السّتاغ وأنّه موجّه لخاص فواتير "شركة صوناتراك الجزائرية" و"شال" والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وعدّة شركات أخرى، وفق روايته.

ولفت منجي خليفة إلى أنّ هناك اتّفاقا سابقا منذ 2015 مع سلطة الإشراف والحكومة يلزم الحكومة بالتدخل العاجل لإنقاذ الشركة وخلص ما تخلّد بدمّتها للمدينين من أجل تخفيف وطأة العجز المالي ولكنّ الحكومة أخلّت بواجباتها حسب تقديره، مشدّدًا على أنّ رفع يد الحكومة عن السّتاغ كان على خلفية إملاءات صندوق النّقد الدولي في إطار التخلي التدريجي عن المؤسسات العمومية وتهيئتها للخصوصية.

واستظهر المتحدّث بوثيقة تبرز عجز خزينة السّتاغ المقدّر بـ1381 مليون دينار إلى حدود سبتمبر 2018 وهي مبالغ مستوجبة على الشركة لفائدة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 430 م د ولمؤسسة "شال" بقيمة 268 م د، كما تبرز ذات الوثيقة قيمة القروض البنكية قصيرة المدى المطالبة بخلاصها الشركة، من ذلك 50 مليون دولار إلى البنك العربي لتونس و20 مليون دولار إلى الاتحاد الدولي للبنوك و60 مليون دولار إلى بنك الإسكان.

واستغرب في سياق متصلّ صمت الحكومة عن مطالبة الوزارات والمؤسسات العمومية بسداد المستحقّات المتخلّدة لفائدة السّتاغ والمقدّرة بنحو 700 م د التي قد تمثّل جرعة أكسجين للسّتاغ، حسب توصيفه.

وأشار المسؤول النّقابي في جانب آخر إلى أنّ السّتاغ تبيع سعر الكيلواط بأقلّ من كلفة إنتاجه، حيث أنّ معدّل كلفة الكيلواط في ساعة تبلغ 270 ملّيما والسّتاغ تبيعه بـ205 ملّيما بعجز في الكيلواط في ساعة بين 54 و60 ملّيما، لافتا إلى أنّ انزلاق سعر الدّينار كلّف الشركة خسارة إضافية بقيمة 1200 مليون دينار عند إقدامها على شراء المحروقات بالأسعار العالمية.

وانتقد في هذا الصّدّد سياسة البنك المركزي التي ترفض مساعدة الشركة على توفير العملة الصّعبة لشراء المحروقات، حيث أنّ الشركة تحصل على العملة بالسّعر الحقيقي المتداول في السّوق دون

تمتعها بأسعار تفضلية.

كما حملت الحكومة الحالية المسؤولية في الوضعية التي آلت إليها السّتاغ مستغريا من أنّ الحكومات المتعاقبة قامت بمساعدة البنوك العمومية وضخت أموالا ضخمة من أجل مساعدتها والأحرى وفق رأيه اعتماد سياسة متدرّجة لإنقاذ الشركة من الوضع المالي الكارثي الذي تعاني منه.

وعلى ضوء المؤشّرات المالية للشركة اعتبر منجي خليفة أنّ السّتاغ أصبحت في صميم الإفلاس وأنّ صكوكها البنكية لا يقع صرفها وأنّ أرصدها في البنوك شبه فارغة معربا عن تخوّفه من إمكانية الوصول إلى مرحلة ستعجز فيها عن صرف أجور أعوانها.

وضعية مختلفة جدّا

وبعرض محتوى الوثيقة وبعض الجداول البيانية على الخبير المحاسب وليد بن صالح أكد أنّ الوضعية المالية للسّتاغ مختلفة جدّا وتظهر مؤشّرات جدّية على الصّعوبات التي تتعرّض إليها وخاصة إمكانية العجز عن سداد مستحقّاتها.

وتتلخّص هذه المؤشّرات أساسا في أنّ الرّأس المال العامّ أصبح سلبيا ما يعني أنّ الوضعية تعدّ مختلفة بين الأصول على المدى القصير التي تضمّ ديون غير مستخلصة بقيمة 1461 مليون دينار إلى موفى نوفمبر 2018.

وتابع تحليله للوضعية المالية للسّتاغ موضّحا أنّ وضعية الخزينة تشكو أيضا من عجز لافت إذ أنّ الديون البنكية على المدى القصير تبلغ 307 مليون دينار وأنّ الديون البنكية على المدى القصير لدى المزوّدين الأساسيين للشركة بلغت 718 مليون دينار ليصل مجموع الديون إلى 1563 مليون دينار.

كما أنّ الموارد الذاتية تشكو عجزا قدره 1 مليار دينار بسبب الخسائر المتراكمة منذ 2011 مشدّدا على أنّ الحلّ لتسوية هذه الوضعية يتمثّل في ضخّ 2 مليار دينار غير أنّ الصّعوبات المالية التي ترزخ تحتها الشركة من شأنها أن تحمل مزوّدي السّتاغ والمانحين على التشدّد في منح القروض والموادّ الأولية التي لا يمكن للشركة أن تتأقلم معها ما قد يكون سببا في حصول نزاعات وإنهاء التّعاقّد.

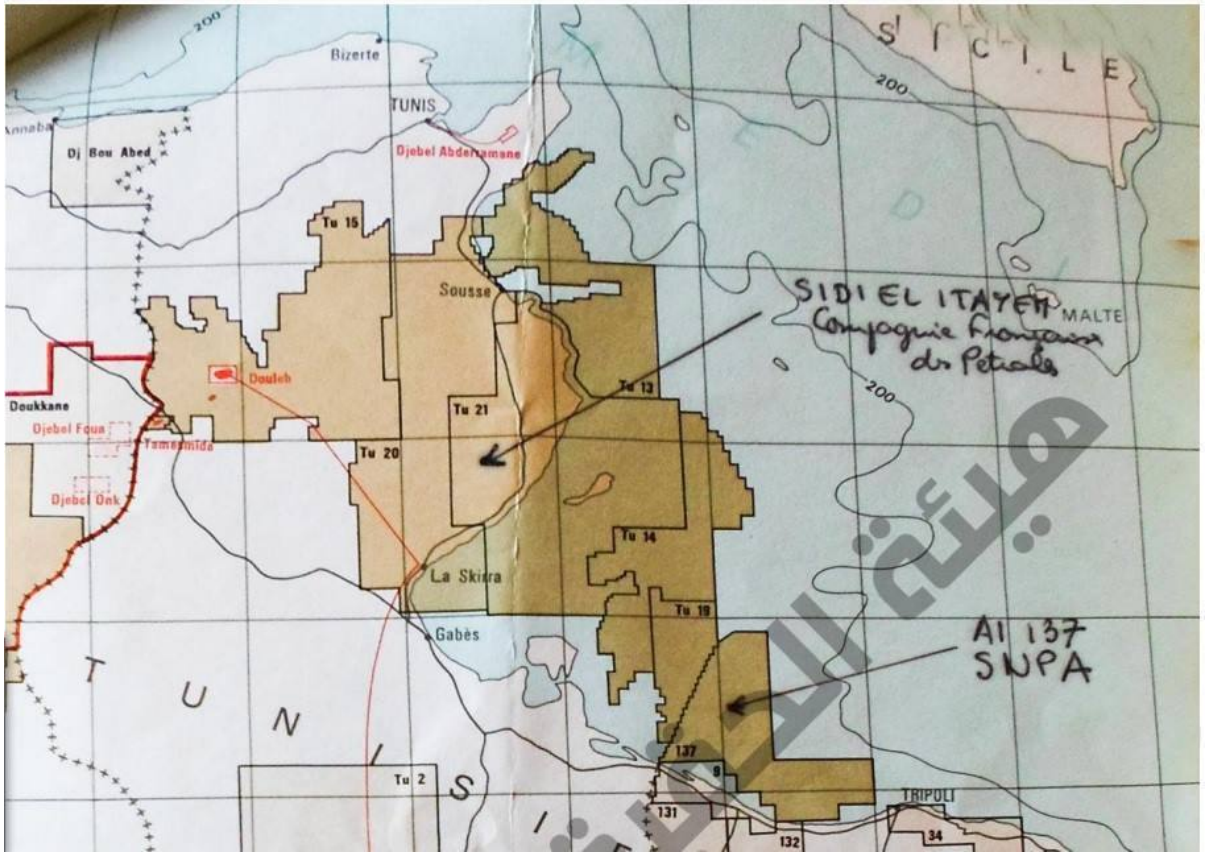
الحلول المقترحة

من ضمن الحلول الّتي اقترحتها مذكرة اجتماع مجلس إدارة "السّتاغ" توضيح الرّؤية في خصوص تعريفه الكهرباء والغاز إذ كان من المؤمّل أن تتمكّن الشركة من تحصيل ما يقدرّ بـ500 م د كجملة مداخيل الزيادات في تعريفه الكهرباء والغاز المرسّمة بميزانية الدّولة لسنة 2018 والعمل على صرف الدّعم لسنة 2018 المقدّر بـ1690 م د (باعتبار أن منح الدّعم الّتي تمّ صرفها لا تتعدّى 780 م د) و2981 م د بعنوان سنة 2019 إلى جانب التّكفّل بمستحقّات الشركة والتّقليص من الفارق التّجاري بالإسراع بسداد الدّيون المتخلّدة لدى المؤسّسات العمومية.

واقترحت المذكرة أيضا استعمال آليات للتوقّي من مخاطر الصّرف باستعمال آليات تبادل العملات والشّراء لأجل إيجاد خطّ ائتماني لتمويل شراءات الغاز في 2019 في ظلّ الحجم الكبير لحاجيات الاستغلال بحكم ارتفاع كلفة الطّاقة والّتي ستبلغ 4996 م د منها قسط كبير بالعملة الصّعبة علاوة على استعمال آليات التوقّي من مخاطر الشّراء.

(وات)

**هيئة الحقيقة والكرامة تؤكّد
الإستغلال الفاحش من قبل
المستعمر الفرنسي للثروات
الباطنيّة التّونسية**



عرضت هيئة الحقيقة والكرامة، عبر موقعها الرسمي، حقائق توصّلت إليها بوثائق أرشيفية، أكدت أنّها تثبت الاستغلال الفاحش من قبل المستعمر الفرنسي للثروات الباطنية التونسية، والذي تواصل بعد الاستقلال بموجب امتيازات تحصّلت عليها فرنسا ولم يقع إلغاؤها في اتفاقية 20 مارس 1956.

وأبرزت هذه الوثائق أنّه لم يتمّ إلغاء الفصلين 33 و34 من اتفاقية الاستقلال الداخلي، والذين ينصّان على التزام الدولة التونسية بمنح حقّ الأفضلية للمشاريع الفرنسية عند تساوي الشّروط للحصول على رخص التفتيش والاستثمار وعلى اللازم.

كما قامت فرنسا بتكوين شركة TRAPSA بمقتضى اتفاقية مع تونس في 1958 لمدّ أكثر من 510 كلم من إجمالي 775 كم من قنوات نقل البترول من عين أميناس بالجزائر إلى ميناء الصّخيرة، دون أن تكون الحكومة التونسية طرفاً في النّقاش مع الجانب الجزائري حول هذه الاتفاقية، أو دون أن تطالب بتحسين قيمة عوائدها من عملية نقل النفط.

كما أشارت هذه المعطيات إلى أنّ السفير الفرنسي بتونس كان على علم بكلّ ما تنتجه الحقول التونسية ويتدخل في كلّ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التوسعة (حتّى في باب بناء محطة تكرير

الذِّفَط بقاس بقدره إنتاجية تكفي استهلاك البلاد بأكثر من 5 مليون طن^س).

وفي سنة 1971 بلغ إنتاج الحقول الذِّفَطية التُّونسية 4 مليون طن^س، ما يعادل 30.4 مليون برميل، بينما لم تتجاوز مداخل الدولة التُّونسية خلال الفترة ذاتها 550 ألف دولار أمريكي^س، أي بمعدّل 0.2 دولار على كل^س برميل (سعر البرميل آنذاك كان في حدود 3.6 دولار).

هذا وأشارت الهيئة إلى أنّها ستعرض كل^س الحقائق التي توصّلت إليها في هذا الملف^س في تقريرها الختامي.

DECOUVERTES FRANCAISES D'HYDROCARBURES
EN TUNISIE ET EN LIBYE

Deux récentes découvertes d'hydrocarbures, effectuées par des sociétés françaises, viennent d'attirer l'attention sur l'intérêt pétrolier du Golfe de Gabès, tant du côté libyen que tunisien.

En Tunisie, le forage SIDI EL ITAYEM, de la Compagnie Franco-Tunisienne des Pétroles (filiale de la Compagnie Française des Pétroles) a atteint, à 2 430 m de profondeur, une couche imprégnée de 70 m d'épaisseur qui a donné l'excellent débit de 30 m³/heure d'huile. Le forage est situé à proximité de la ville de Sfax et à 75 km du port pétrolier de la Skhirra. Bien qu'il soit impossible d'estimer, avec les données d'un seul puits, les réserves d'hydrocarbures ainsi mises en évidence, il est vraisemblable qu'il s'agit là d'une découverte importante. L'évacuation du brut sur la Skhirra ne présente, a priori, aucune difficulté technique. La Compagnie Franco-Tunisienne des Pétroles détient la totalité des droits sur le périmètre de recherches où vient d'être découvert ce gisement. Les conditions d'attribution du permis prévoient cependant que l'Etat Tunisien peut acquérir gratuitement, en cas de découverte, 50 % des actions de la CFTP.

En Libye, la Société Nationale des Pétroles d'Aquitaine effectue actuellement des essais de production sur son forage marin A1 137, situé à 70 km au large des côtes, par 88 m de profondeur d'eau. La couche rencontrée à 2 303 m a une épaisseur de 33 m. Les premiers débits ont atteint 175 m³/jour d'une huile assez visqueuse. Il est encore impossible de se prononcer sur la valeur économique de cette découverte. Les critères de rentabilité des gisements marins sont en effet beaucoup plus sévères qu'à terre. Il semble néanmoins, compte tenu des hypothèses ayant conduit à l'implantation du forage A1 137, que cette découverte soit intéressante, bien que les réserves soient probablement inférieures à celles mises en évidence en Tunisie.

D'un point de vue plus global, ces résultats sont extrêmement encourageants quant à l'avenir pétrolier du Golfe de Gabès où les sociétés françaises, CFP, SNPA et ERAP, sont fortement implantées. Elles disposent là d'un important domaine minier couvrant, sur 56 000 km², en mer la quasi-totalité du plateau continental du golfe et à terre la zone adjacente, réparti essentiellement en Tunisie et dans une plus faible mesure en Libye. Les sociétés pétrolières françaises travaillent depuis 1950 en Tunisie et, après une période de découragement due à la médiocrité des résultats obtenus entre 1960 et 1965 dans le nord et l'extrême sud du pays, ont repris la prospection d'objectifs et de domaines géologiques nouveaux. Les récents succès, localisés dans une zone dotée déjà d'une certaine infrastructure pétrolière, sur des permis accordés avec des contrats relativement avantageux, ne peuvent qu'être valorisés rapidement. Il faut également signaler que les sociétés françaises opératrices ont recensé pour leurs futures implantations de forage, tant en Libye qu'en Tunisie, de nombreux sites pétroliers, individualisés, de l'ordre de grandeur des deux découvertes évoquées ci-dessus.

A noter enfin un problème qui, s'il n'affecte pas directement les sociétés qui sont présentes de part et d'autre de la limite du plateau continental entre la Libye et la Tunisie, peut ralentir l'exploration et le développement des gisements d'hydrocarbures : le litige sur le tracé de la frontière entre les deux pays.

**الهيئة السياسية لحركة نداء
تونس تجمّد نشاط القيادي رضا**

بلحاج



قررت الهيئة السياسية لحركة نداء تونس تجميد عضوية ونشاط القيادي رضا بلحاج صلب الحزب وهياكله.

وأوضح بلاغ نشر اليوم الخميس أن القرار تم اتخاذه بعد ما توفر من إثباتات لا يرتقي لها الشك حول تجاوزات قام بها المعني في حق الحزب وهياكله وقياداته وإحالة ملفه على أنظار لجنة النظام بالحزب لتقرر في شأنه ما تراه مناسبا حسب نص البلاغ.

بدوره، اتهم النواب عن حركة نداء تونس عبد العزيز القطي، اليوم الخميس، القيادي رضا بلحاج وأطراف أخرى بالتشويش وخلق الفتنة والهدم داخل النداء. وأضاف القطي أن رضا بلحاج وأشخاصا أخرى تحاول الركب على الحدث والتشويش على المسار. وقال القطي "من لديه طرح معين يجب عليه طرحه ومناقشته داخل الحزب"، وفق تعبيره. وكان رضا بلحاج قد صرح، يوم أمس الأربعاء، أن من شاركوا في اجتماع المكتب التنفيذي الأخير لحركة نداء تونس لا ثقة لهم في القيادة الحالية.

وشدد خلال استضافته على أمواج الإذاعة الوطنية على ضرورة ابتعاد القيادة الحالية عن التسيير والإشراف على تنظيم المؤتمر، مشيرا أن أصحاب القرار في نداء تونس لا يتجاوز عددهم الأربع أشخاص، حسب تعبيره. وشدد بلحاج على أن حافظ قائد السبسي عليه الابتعاد مؤقتا لإنجاح المؤتمر القادم مضيفا أنه "لا بد من رسائل قوية لعودة الندائين المغادرين".

إمضاء الاتفاقية المنظمّة للعلاقة التعاقدية بين "الكنام" ونقابة أصحاب المهيدليات الخاصّة



تمّ اليوم الخميس بمقرّ وزارة الشؤون الاجتماعية الإّمضاء على الاتفاقية القطاعية المنظمة للعلاقة التعاقدية بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض "الكنام" والنقابة التونسية لأصحاب المهيدليات الخاصّة، والتي يتمّ بمقتضاها إعادة العمل بتوفير الأدوية للمضمونين الاجتماعيين المدرجين بمنظومة طبيب العائلة. وأفاد مدير عامّ الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية كمال المدوّري في تصريح لـ(وات)، أنّ الاتفاقية مبرمة لفترة انتقالية لمدة سنة إلى غاية يوم 21 جانفي 2020، وتنصّ على التزام الطرفين المتعاقدين بمواصلة التفاوض والتشاور قصد الوصول إلى إبرام اتفاقية قارّة تمتدّ على ستّ سنوات.

وأوضح المدوّري في هذا الصدد، أنّ أهمّ ما ورد بالاتفاقية العودة بالعمل بصيغة الطرف الدافع وبالمنظومات العلاجية الثلاث "للكنام"، وإقرار آجال لخلص الصيادلة في غضون 80 يوما عوض 90 يوما، علاوة على إقرار نظام للإشعار للإدارة العامّة للصندوق الوطني للتأمين على المرض ووزارة الشؤون الاجتماعية للتدخل في

حال وجود صعوبات عدم خلاص الصّيدلي الّتي يمكن أن تصل إلى 70 يوما بغاية تفادي إشكاليّة تجاوز آجال الخلاص المقدّرة بـ 80 يوما وارتخاذا للإجراءات اللاّزمة في الغرض.

الحسين العبّاسي مرشّح الجبهة الشّعبيّة للانتخابات الرّئاسية القادمة؟



أثارت تصريحات لقيادي في حزب الوطد الموحّد بالرّغبة في ترشيح الحسين العبّاسي، الأمين العامّ السّابق للاتّحاد العامّ التّونسي للشغل، للانتخابات الرّئاسية القادمة، ردود فعل عديدة داخل الجبهة الشّعبيّة وخارجها...

ويتوقّع مطّلعون على الأوضاع داخل الجبهة أنّ الأمر على صلة بالخلافات الموجودة داخل الجبهة بخصوص الهيكلة والزّعامّة والعلاقة بين أهمّ مكوّنين داخلها، أي حزب العمّال وحزب الوطد الموحّد.

إيقاف 3 مديرين عامين لشركات بترولية قاموا بتهريب ما قيمته 100 مليون دينار خارج البلاد



تمكّنت فرقة الأبحاث الدّيوانية من القبض على 3 مديرين عامين لشركات بترولية قاموا بتهريب ما قيمته 100 مليون دينار من العملة الأجنبيّة خارج البلاد وإيداعها في بنوك سويسرية ثمّ قاموا بتكوين شركة في بنما لتبييض تلك الأموال.

وسيتّم عرض هؤلاء، اليوم الخميس، على قاضي التّحقيق بالقطب القضائي المالي بتهم تهريب عملة خارج البلاد وكسب عملة بطريقة غير قانونيّة واستغلال الصفة لتحقيق فائدة.

المفوضيّة الأوروبيّة تبقى تونس ضمن الدّول التي تشكو نقائص في أنظمة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب



قامت المفوضية الأوروبية، اليوم الأربعاء، بتحيين القائمة السابقة للدول التي تشكو نقائص في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تضم 23 بلدا.

وأوضحت المفوضية الأوروبية في بلاغ نشرته، اليوم الأربعاء، أن هذه القائمة تضم 12 بلدا مصنفا من طرف مجموعة العمل المالي و11 منطقة. ولفتت إلى أن بعض البلدان الواردة اليوم بالقائمة، مدرجة من قبل في قائمة المفوضية الأوروبية، ومنها تونس.

وقال السفير رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بتونس، باتريس برغاميني، "إن الأمر لا يتعلق بقائمة جديدة، بل هو تحيين للقائمة السابقة في الدول التي تشكو نقائص في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

وأفاد برغاميني في تصريح لـ"وات"، أنه خلافا للمعلومات المنشورة في بعض وسائل الإعلام التونسية، توجد قائمتان، فحسب، للمفوضية الأوروبية وليس ثلاث قائمات.

وتعود القائمة الأولى إلى شتاء 2017، وهي تهم مسائل التهريب الجبائي، لكن منذ بداية سنة 2018، تمكنت تونس، بفضل الجهود التي بذلتها من الخروج من هذه القائمة السوداء إلى أخرى رمادية"، وفق تفسيره.

وتابع "لدي آمال في أن تونس ستتمكن من الخروج من هذه القائمة الرمادية، التي تهم التهريب الضريبي (الملاذات الضريبية)، بداية من شهر مارس 2019".

وأردف مؤكداً في ما يهمّ القائمة الثّانية، لمجموعة العمل المالي "غافي"، الّتي تهمّ "غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، إنّ هدف الجانبين (تونس والاتّحاد الأوروبي)، "يبقى نفسه، ألا وهو توفّق تونس، وفي أسرع الآجال، في الإيفاء بتعهداتها إزاء مجموعة العمل المالي".

وأشار في السّياق ذاته، إلى أنّ التّعاون بين السّلطات التّونسية والاتّحاد الأوروبي، مستمرّ من أجل تمكين تونس "من الخروج قبل الصّيف من هذه القائمة الثّانية المتعلّقة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب".

وأكدّ بقوله: "نحن متّفقون تماماً على هدف خروج تونس من القائمة الرّمادية للملاذات الضّريبية في مارس 2019، والعمل بشكل وثيق على خروج تونس، قبل الصّيف، من القائمة السّوداء لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب".

وأدرجت في القائمة الأولى، إلى جانب تونس، كلّ من الباهاماس وبوتسوانا والجمهورية الدّيمقراطية الشّعبيّة لكوريا (كوريا الشّمالية) وأثيوبيا وغانا وإيران والباكستان وسريلانكا وسوريا و"ترنيداد وتوباغو" واليمن.

وتشمل المناطق الـ11 الأخرى الّتي حدّدها المفوضيّة الأوروبيّة، أفغانستان وساموا الأمريكيّة وغوام والعراق وليبيا ونيجيريا وبنما وبورتوريكو وساموا والعربيّة السّعوديّة وجزر العذراء الأمريكيّة.

وقد تمّ تحيين القائمة على أساس تحليل 54 منطقة ذات أولوية، وفق بلاغ المفوضيّة الأوروبيّة بغية "حماية النّظام المالي للاتّحاد الأوروبي عبر مكافحة أفضل لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب".

وإثر صدور هذه القائمة الجديدة المحيّنة، فإنّه سيكون على البنوك وكلّ المؤسّسات الأخرى الّتي تشملها قواعد الاتّحاد الأوروبي في مجال مكافحة غسل الأموال، تطبيق مراقبة مكثّفة على العمليّات الماليّة الّتي تهمّ حرفاء ومؤسّسات ماليّة لهذه البلدان ذات المخاطر العالية بهدف حسن تشخيص كلّ حالة مشبوهة.

يذكر أنّ اللّجنة التّونسية للتّحليل الماليّة بيّنت في بلاغ لها، الأربعاء، أنّ القائمة الّتي نشرتها المفوضيّة الأوروبيّة، اليوم، هي مجرد تحيين للقائمة السّابقة في الدّول الّتي تشكو، نقائص في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال إدراج

دول جديدة، وأنّ تونس مدرجة بها منذ فيفري 2018.

وجدت السلطات التونسية، تأكيدها بأزّها نفذت خطة عمل مجموعة العمل المالي في الآجال المحددة لها. وسيتمّ في الأيّام المقبلة مناقشة التقرير المتعلّق بتونس من طرف الاجتماع العامّ لمجموعة العمل المالي مثلما تمّ بيانه بالندوة الصحفية التي عقدت الإثنين 28 جانفي 2019 بمقرّ رئاسة الحكومة بالقصبة.

كارثة الدولة التونسية المسمّاة "قواعد البيانات المفتوحة" (Open Data)



تصفّحت عددا من المواقع الحكومية في ما يتعلّق بالبيانات المفتوحة:

- 1- بوابة البيانات المفتوحة للجمهورية التونسية:
- الرّابط: <http://www.data.gov.tn>
- قسم الأخبار بالعربية غير محيّن منذ جوان 2018
- قسم الأخبار بالفرنسية غير محيّن منذ ديسمبر 2017
- قواعد البيانات، غير محيّن منذ سنة 2017، ومبرمج الموقع يقوم

بمغالطة الزوّار من خلال وضع تاريخ اليوم كآخر مرّة تمّ فيها تحيين أيّ صفحة من الصّفحات..

- حين تدخل لصفحة أيّ قطاع من القطاعات، يمكنك أن تجد مثلا 5 أو 10 صفحات فيها جدول الوثائق.. ولكن لا تتمكن من مشاهدة سوى الصفحة الأولى، وبقية الروابط للصفحات الأخرى لا تعمل..

2- موقع البيانات المفتوحة لوزارة الصناعة والطاقة:

- الرّابط: <http://data.industrie.gov.tn>

- قاعدة البيانات غير محيئة منذ سنة 2016.

- قسم الأخبار فيه شبه فارغة وغير محيئة منذ جوان 2017 (خبر وحيد سنة 2017، خبر وحيد سنة 2016، و3 أخبار سنة 2015).

3- موقع "ميزانيتنا" التابع لوزارة المالية

- الرّابط: <http://www.mizaniatouna.gov.tn>

- الموقع غير محيئ منذ سنة 2015 - 2016

- المعطيات المالية لسنوات 2008 - 2015 مخزّنة في موقع مسجّل على سيرفر في غواتيمالا

- الرّابط: http://isdatbank.info/boost_tunisia

4- موقع سجلّ الإجراءات الجبائية والدّيونانية

- الرّابط: <http://www.registre.finances.gov.tn>

- الموقع غير محيئ منذ سنة 2015.

5- وزارة الدّاخلية

- الرّابط: <http://opendata.interieur.gov.tn>

- قواعد البيانات، غير محيئة منذ سنة 2017، ومبرمج الموقع يقوم بمغالطة الزوّار من خلال وضع تاريخ اليوم كآخر مرّة تمّ فيها تحيين أيّ صفحة من الصّفحات.. وغالبية المضامين تمّ إدراجها سنة 2014 - 2015.

- هذا الموقع يمثّل الكارثة الكبرى، حيث يحيل إلى عدد من المحاور والوثائق (الوزارة، العمل الجهوي، العمل البلدي، العمل الأمني، السلامة المرورية، الحماية والنّجدة، خدمات إدارية، التّكوين، إدارة الحدود والأجانب، مكتب العلاقات مع المواطن، الإدارة العامّة للشؤون الجهوية، الإدارة العامّة للجماعات العمومية المحليّة، مركز التّكوين ودعم اللاّمركزية، الدّيون الوطني للحماية المدنية، الإدارة العامّة للحرس الوطني، المرصد الوطني للإعلام والتّكوين والتّوثيق والدراسات حول سلامة المرور، صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة، الإدارة العامّة للدراسات القانونية

والنزاعات، الإدارة العامة للأمن العمومي)، ويضع أرقام هامة بعدد الموجودة تحت كل قسم من الأقسام.. ولكن حين تدخل لأي قسم، لا تجد شيئاً..

6- موقع اللجنة الوطنية للتصرف في الممتلكات والأموال المعنية بالمصادرة

– الرابط: <http://www.confiscation.tn>

– الموقع غير محيّن منذ سنة 2015

7- موقع المركز الوطني للإعلامية: (الرّاعي الرّسمي لكلّ المنظومات الإعلامية العمومية للدولة)

– الرابط: <http://www.cni.tn/index.php/fr/open-data>

– قسم الأخبار فيه 5 أخبار فقط، كلّها منشورة إلى حدود أكتوبر 2018.

– شهادة المواصفات (ISO 9001) الخاصة بالمركز انتهت صلاحيتها في جويلية 2018، ولم يتمّ تجديدها.

8- موقع مرصد بلدية:

– الرابط: <http://baladia.marsad.tn>

– الموقع ينشر أسماء الموظفين في البلديات، وعدد الشّاحنات وعدد السيّارات، إلخ.. بحجة الشّفافية، في حين أنّ هذا لا علاقة له بالحوكمة والشفافية.

– اعتمد مؤشّر اسمّاه "مقياس الشّفافية" هو في حقيقة الأمر أقرب للمسخرة من أن يكون مقياساً للشفافية.. لا توجد منهجية، ولا مقارنة تربط المؤشّرات بالقانون والأوامر المهيكلة للحكم المحلي، وإنّما تكتفي بمجرد (هل أعطونا أسماء الموظفين: نعم أم لا؟..)

في الذّكري 29 لنشأة جمعيّة القضاة التّونسيين



الأستاذ
أحمد
الرحموني

في مثل هذا اليوم (11 فيفري) - الذي ينسأه الكثير- أعلن عن إنشاء جمعية القضاة التونسيين في المؤتمر الثالث للقضاة المنعقد في 11 فيفري 1990 وقد كان هذا المؤتمر امتدادا للمؤتمرين اللذين عقدا بمبادرة من جمعية القضاة الشبان في 9 أفريل 1982 و1 جوان 1983...

وقد تأسست جمعية القضاة التونسيين بعد استفتاء أجري في أوساط القضاة تولته لجنة وقتية تم انتخابها في الجلسة العامة المنعقدة يوم 23 جانفي 1988 وقد اختار القضاة بأغلبية ساحقة الانضمام إلى الجمعية الودادية للقضاة التونسيين والعمل بتأشيرتها المؤرخة في 20 أكتوبر 1971.

وعلى إثر إيداع تنقيح القانون الأساسي للجمعية في 29 جوان 1990 بمقر ولاية تونس وانقضاء أجل القانوني اكتسبت جمعية القضاة التونسيين الوجود القانوني النهائي تحت اسمها الجديد يوم 1 أكتوبر 1990.

ولا شكّ أنّ القضاة- مهما اختلفوا!- يتّفقون على ارتباطهم العاطفي والتّاريخي بجمعيّة القضاة التّونسيين الّتي ساهمت عبر أجيالها المختلفة في الدّفاع- ولو بتفاوت- عن المصالح المعنويّة والماديّة للقضاة.

وليس بعيدا في التّاريخ ما دفعه مناضلو الجمعية والمتعاطفون معها كثمن "طبيعي" دفاعا عن استقلال القضاء وأفكارهم الّتي آمنوا بها على امتداد عشرين سنة من حكم الدّكتاتورية.

كما ليس بعيدا عن الذّكرة ما اكتسبته جمعيّة القضاة التّونسيين- بعد الانقلاب على هياكلها سنة 2005- من حضور تجاوز طبيعتها المهنية والقطاعية وأهلّها لأن تكون من أبرز الجمعيّات في نسيج المجتمع المدني الّذي تحدّى نظام بن علي.

فتحيّة لكلّ قاضٍ حرٍّ ومستقلٍّ ساهم- ولو بكلمة!- في دعم الهيكل الموحد للقضاة (لمدّة تقارب الثلاثين سنة).
عاش القضاء مستقلاّ أبيضاً ونصيراً للمظلومين!